

التنوع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي
**Economic Diversification entrance to create economic sustainability in the
 Gulf Cooperation Council**

أسماء بللعماء
 جامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر)
 ayanessro@yahoo.com

تاريخ القبول للنشر: 2020-09-23

تاريخ الاستلام: 2020-04-09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وإمكاناته في إرساء الاستدامة الاقتصادية، بحيث تم التركيز على تشخيص مؤشرات كل من التنوع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتطرح الدراسة في الأخير بعض آليات التنوع الاقتصادي التي تعزز الاستدامة الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنوع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية، فقد سجلت ضعف وتدني في مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، لذا يتطلب الأمر تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل التنوع والاستدامة الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: تنوع اقتصادي، استدامة اقتصادية، دول مجلس التعاون الخليجي، نمو مستدام.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of economic diversification in the GCC and its potential in establishing economic sustainability, so focused on the diagnosis of indicators of both economic diversification and economic sustainability of the GCC, to put the study in the latter some of the mechanisms of economic diversification that promote sustainability and economic.

The study concluded that the GCC countries need to promote greater policies to diversify their economies in order to establish economic sustainability, recorded a weak and low in economic sustainability indicators, so it requires overcome various challenges that hinder economic diversification and sustainability.

key words: Economic diversification, Economic sustainability, Gulf Cooperation Council (GCC), Sustainable Growth.

مقدمة:

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النفطية، فقد أصبح يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

لقد تزايدت أهمية التوجه نحو التنوع الاقتصادي في الدول النفطية عامة والخليجية خاصة، إلى درجة أنه أصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول كروية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040 ورؤية الإمارات 2050. وتنبع أهمية التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من عدة اعتبارات أبرزها الترابط القوي بين التنوع والنمو المستدام طويل الأجل وغير المتقلب، بحيث تعتبر درجة التنوع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، ومن محركات توفير فرص التوظيف المنتج في القطاع الخاص الخليجي، ورغم التقدم التدريجي الحاصل في تخفيف الاعتماد على أنشطة محددة، يتركز هيكل الاقتصاد الخليجي عموماً في أنشطة محدودة نسبياً كاستخراج النفط والغاز، وتكرير النفط الخام، والبتروكيماويات والصناعات الأخرى المرتبطة به، والكثيفة في الطاقة والنفط كالصناعات الإنشائية والبلاستيك والأسمدة، وهنا تظهر الحاجة الملحة لتعزيز جهود التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نطرح التساؤل الآتي: ما هي مختلف آليات التنوع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز وإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع كل من التنوع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وإبراز أهم الآليات المناسبة التي تعزز التنوع الاقتصادي، من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية لهاته الدول.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري الخاص بهذه الدراسة؛ والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنوع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

تركز الدراسة في هذا المبحث على تتبع مسار التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحليل بعض المؤشرات الدالة على مستويات التنوع الاقتصادي في هاته الدول، ويكون ذلك بعد الطرح النظري لمفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وطرق قياسه

يُمثل التنوع الاقتصادي مدخل رئيس لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصادات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، تتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى مفهوم التنوع الاقتصادي وطرق قياسه.

الفرع الأول: تعريف التنوع الاقتصادي

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً، لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.¹ وحسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنوع الاقتصادي تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة.²

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتهما عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.³

- مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN): من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد

دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية⁴:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2 - 1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية⁵:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

S_j: مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي في اقتصاد ما نجد⁶:

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛

- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: دلائل التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

إن عوامل كثيرة من بينها خشية نزوب الثروة النفطية، وكذا التغيرات التي تحدث في سوق الطاقة العالمي، جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تتجه وتجتهد في البحث عن مختلف الآليات التي من شأنها تنوع اقتصاداتها، فقد أصبح التنوع الاقتصادي يشكل أحد أهم محاور السياسة الاقتصادية لهذه الدول.

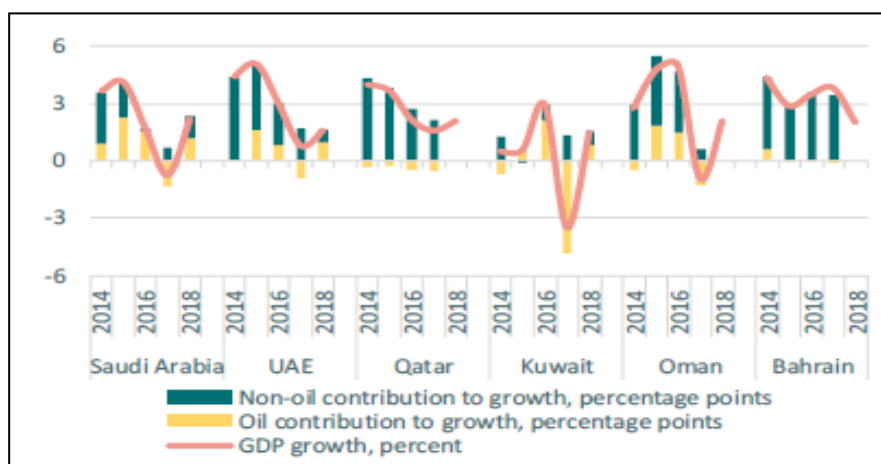
لمعرفة مدى تقدم دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تنوع اقتصاداتها نركز على ثلاثة دلائل أساسية وهي: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات؛ نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات.

الفرع الأول: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويوضح الشكل الموالي تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل رقم 01: مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي

للفترة (2014-2018)



Source : world bank group, Gulf Economic Monitor, **Building the foundations for economic sustainability: Human capital and growth in the GCC**, issue 4, may 2019,p11.

في تحليل للشكل رقم 01 يتبين أنه في المملكة العربية السعودية ساعد ارتفاع عائدات النفط في انتعاش النمو سنة 2018، بحيث زادت المملكة العربية السعودية إنتاج النفط في النصف الثاني من سنة 2018، ليصل متوسط إنتاجها إلى 10.33 مليون برميل في اليوم سنة 2018؛ وفي الإمارات

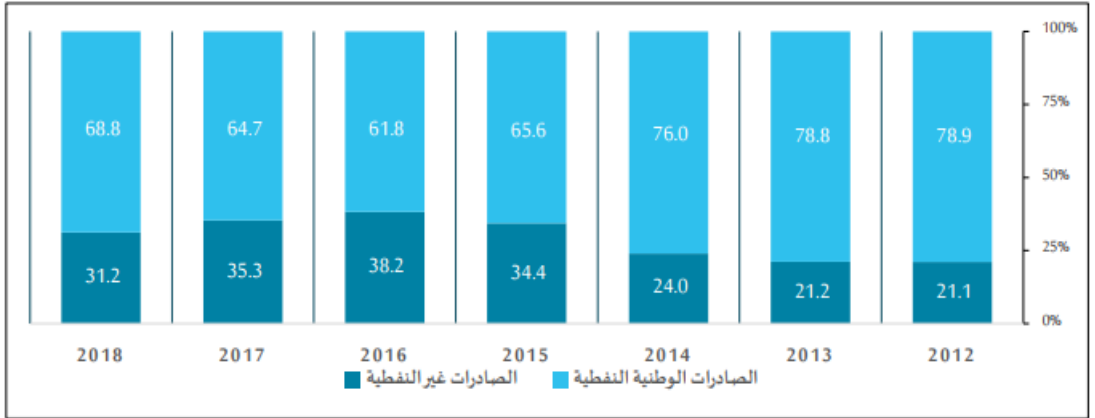
العربية المتحدة، لعب النشاط غير النفطي العالي دوراً مهماً في انتعاش النمو، حيث رفعت الإمارات إنتاج النفط من 2.93 مليون برميل في 2017 إلى 3 مليون برميل في 2018. ومع ذلك ظل القطاع غير النفطي قوياً؛ أما في الكويت عرف الناتج المحلي الإجمالي نمو بنسبة 1.5% في سنة 2018، وذلك بعد الانكماش الذي سجله بنسبة 3.5% في سنة 2017، وقد ساهم كل من قطاعي النفط والقطاعات غير النفطية في تحقيق نصف هذا النمو؛ وفي سلطنة عمان عرف الناتج المحلي الإجمالي نمو بنسبة 2.1% في سنة 2018، وذلك بعد الانكماش الذي سجله بنسبة 0.9% في سنة 2017؛ أما في البحرين تراجع النمو من 3.8% في سنة 2017 إلى 2% في سنة 2018. وأخيراً في قطر سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.1% في سنة 2018 بعد ما كان 1.6% في سنة 2017.

الفرع الثاني: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

لتتبع حصة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، ندرج الشكل

الآتي:

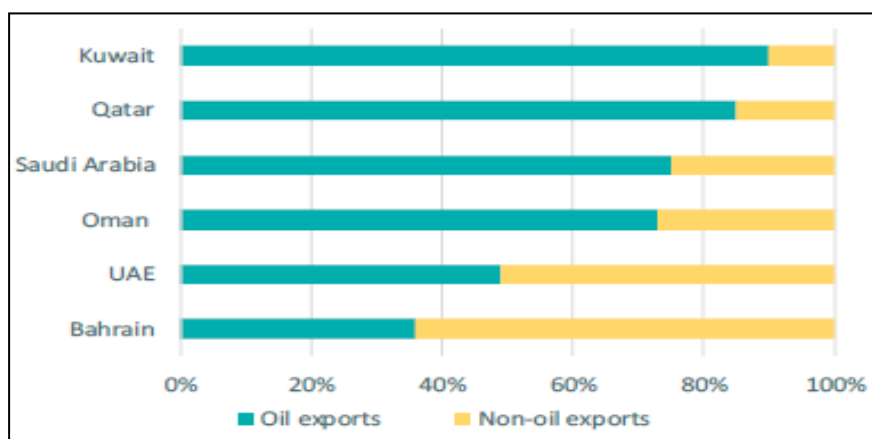
الشكل رقم 02: الأهمية النسبية لمكونات إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2012-2018)



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018، العدد 04، ديسمبر 2019.

يظهر من الشكل رقم 02 أن الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي تأخذ النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، بحيث تعدت نسبة 60% خلال كل سنوات الفترة (2012-2018). ويبقى نفس الوضع على مستوى كل دول من دول مجلس التعاون الخليجي على حدى، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2015-2017)



Source : world bank group, Gulf Economic Monitor, Building the foundations for economic sustainability: Human capital and growth in the GCC, issue 4, may 2019,p25.

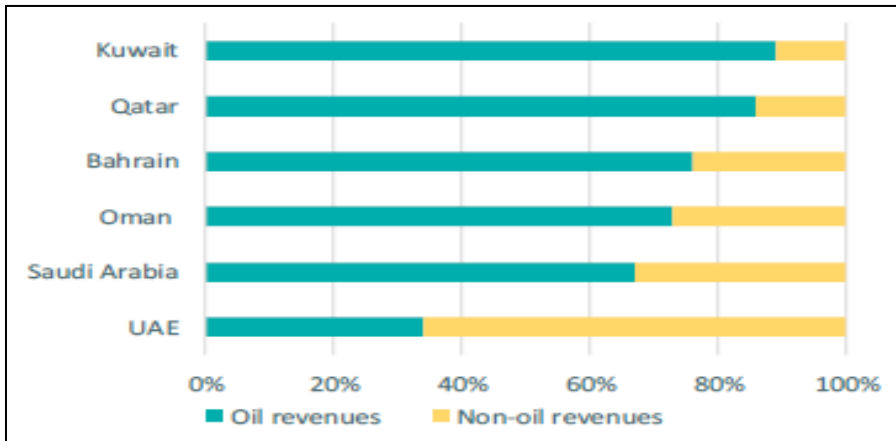
يتضح من الشكل رقم 03 أن صادرات النفط لا تزال تمثل ثلاثة أرباع أو أكثر من جميع صادرات السلع، في كل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وعمان وأقل من النصف في الإمارات، وهو ما يعني مواصلة التركيز على الصادرات غير النفطية.

الفرع الثالث: نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة تدابير تتراوح بين إجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الجارية بخلاف الأجور، وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الرأسمالية، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وفي الدول خارج مجلس التعاون الخليجي، نجد العراق تستند أساساً إلى زيادة تخفيض الاستثمار العام وتقييد الأجور، وفي الجزائر تركز معظم التدابير على الإنفاق لاسيما الاستثمار العام.⁷

يبين الشكل الآتي نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2015-2017) .

الشكل رقم 04: نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2015-2017)



Source : world bank group, Gulf Economic Monitor, **Building the foundations for economic sustainability: Human capital and growth in the GCC**, issue 4, may 2019,p24.

يتضح جلياً من الشكل رقم 04 أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في الكويت وقطر، وتعد الإمارات كاستثناء كون إيراداتها النفطية أقل من 40%. وتجدر الإشارة إلى أن كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين، فرضت ضرائب على الاستهلاك سنة 2017، كما طبقت هذه الدول أيضاً ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% سنة 2018. علاوة على ذلك تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد، برامج التحفيز لدعم النمو استجابة لانخفاض أسعار النفط وتوقعات تخفيضات إنتاج أوبك.⁸

المبحث الثاني: مؤشرات الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

تهتم الدراسة من خلال هذا المبحث بتحليل مؤشرات الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد الطرح النظري لمفهوم الاستدامة الاقتصادية ومؤشراتها.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة الاقتصادية ومؤشرات قياسها

تعتبر الاستدامة الاقتصادية إحدى المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة، نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية ومختلق مؤشراتها.

الفرع الأول: تعريف الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر، ومن خلالها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه، سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر.⁹

حسب شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (EGA)، تعني الاستدامة الاقتصادية مدى القدرة على استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، حتى تستطيع المساهمة في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال الاستثمار في الموظفين وتوفير فرص العمل، والاستثمار في البرامج المجتمعية والتدريب والتعليم، ودعم النمو الاقتصادي الوطني.¹⁰

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة الاقتصادية

ترتكز الاستدامة الاقتصادية حسب تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، على خمسة مؤشرات وهي¹¹:

- استنفاد الموارد الطبيعية: والتي تعني القيمة النقدية لنفاذ موارد الطاقة والموارد المعدنية وموارد الغابات، وتحسب بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.
- الادخار الصافي المعدل: والذي يساوي المدخرات الوطنية الصافية زائد الإنفاق على التعليم ناقص استنزاف الطاقة والغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون والجسيمات، وتساوي المدخرات الوطنية الصافية الادخار القومي الإجمالي ناقص استهلاك رأس المال الثابت.
- رصيد الدين الخارجي: أي نسبة الدين المستحق لغير المقيمين المسدد بالعملة الأجنبية، أو سلع أو خدمات من الدخل القومي الإجمالي.
- الإنفاق على البحث والتطوير: ويعني الإنفاق الجاري والرأسمالي (العام والخاص) على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الشاملة للقضايا الإنسانية والثقافة والمجتمع، الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي.
- دليل تركيز الصادرات: حيث يقيس نسبة تركّز المنتجات المصدّرة لدولة معينة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: مؤشر استنفاد الموارد الطبيعية

يمكن توضيح نسب هذا المؤشر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لمتوسط الفترة (2010-2014)، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: استنفاد الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للفترة (2010-

(2014)

الدولة	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	سلطنة عمان
--------	----------	---------	----------	-----	--------	------------

34.9	22.3	13.8	9.2	26.4	20.4	النسبة
------	------	------	-----	------	------	--------

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp : 264-265.

يظهر من الجدول رقم 01 ارتفاع ملحوظ في شدة استنفاد الموارد الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتصل إلى أكثر من 20% في كل من السعودية، البحرين، الكويت، بينما بلغت سلطنة عمان نحو 34.9% وهي أعلى نسبة، في حين تميزت الإمارات بأقل نسبة استنفاد للموارد الطبيعية حيث بلغت 9.2%.

على العموم يبين هذا المؤشر أن نمط إدارة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، هو نمط غير مستدام اقتصادياً، مما يعني أنه غير قابل للاستمرارية لخدمة متطلبات الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: مؤشر صافي الإدخار المعدل

يحظى هذا المؤشر بأهمية بالغة في تقييم الاستدامة الاقتصادية، بحيث يتجاوز البعد التقليدي لتقييم المدخرات المحلية ومدى قدراتها على تمويل الاستثمارات المحلية، كونه يضيف الإنفاق على التعليم، ولمعرفة أداء دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المؤشر ندرج الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: صافي الإدخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والصادرات لدول

مجلس التعاون الخليجي

الدولة / الفترة	*2014-2005	**2017-2015
السعودية	20.0	13.4
البحرين	-2.0	20.4
الإمارات		
قطر	29.6	26.8
الكويت	18.7	14.6
سلطنة عمان	-20.1	-11.3

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp : 264-265.

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp : 343-344.

يلاحظ من الجدول رقم 02 أنه بدلاً من أن يحقق صافي الادخار المعدل حجماً كبيراً في دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل يتناسب مع ثرواتها الهائلة، أو على أقل تقدير بشكل يعادل حجم استنفاد الموارد في هاته الدول، لم يحقق نسبة تفوق 30%، بالإضافة إلى أنه يحقق ادخاراً صافياً سالباً بنسبة 2% في البحرين خلال الفترة 2005-2014، وبنسب سالبة أيضاً في سلطنة عمان خلال الفترتين (2005-2014) و(2015-2017)، مما يعني أن كل من المدخرات الوطنية الصافية والإنفاق على التعليم أقل من استنزاف الطاقة والغابات، وكذا الأضرار الناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون، بالتالي هناك دلالة واضحة لعدم استقرار الموارد المالية المحلية المستدامة الطابع، واللازمة لتمويل الانطلاق في مسارات تنمية أكثر تطوراً وتنوعاً.

الفرع الثالث: مؤشرات نفقات البحث والتطوير

يساعد هذا المؤشر على معرفة مدى الإنفاق على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة الشاملة، بحيث يُعد الابتكار أحد العناصر المهمة في إضفاء سمة الاستدامة على الاقتصاد (النمو الاقتصادي الطويل الأجل). وبالنسبة لأداء دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص هذا المؤشر، يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس

التعاون الخليجي

الدولة / الفترة	2014-2005	2017-2010
السعودية	0.1	0.8
البحرين	0.1	0.1
الإمارات	0.7	1.0
قطر	0.5	0.5
الكويت	0.3	0.1
سلطنة عمان	0.2	0.2

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp : 264-265.

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp : 343-344.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الإنفاق على البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي لم يتعدى نسبة 0.7% والتي سجلت في دولة الإمارات خلال الفترة (2014-2005)، ولم يتعدى أيضاً نسبة 1% خلال الفترة (2017-2015)، وتبقى الإمارات تحقق أعلى نسبة. تُظهر نتائج هذا المؤشر أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني تدني الإنفاق على أنشطة الابتكار في هاته الدول.

الفرع الرابع: مؤشر تركيز الصادرات

يُعبّر هذا المؤشر عن مدى تحقق الاستدامة الاقتصادية من عدمها، بحيث كلما كانت الصادرات مركزة، كلما دل ذلك على الاعتماد على تصدير مادة واحدة وعدم تحقق التنوع الاقتصادية، وبالتالي عدم تحقيق الاستدامة الاقتصادية، والعكس صحيح. ويوضح الجدول التالي وضعية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لهذا المؤشر.

الجدول رقم 04: تركيز صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنتي 2014 و2018

الدولة / السنة	2014	2018
السعودية	0.738	0.515
البحرين	0.369	0.372
الإمارات	0.405	0.276
قطر	0.209	0.450
الكويت	0.657	0.303
سلطنة عمان	0.592	0.447

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp : 264-265.

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp : 343-344.

يتضح من الجدول رقم 04 أن هناك تذبذب في قيم مؤشر تركيز الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال سنتي 2014 و2018، إلا أن هذه القيم عموماً تبين شدة تركيز صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا راجع طبعاً لاعتمادها الكبير على القطاع النفطي، وتمثل البحرين استثناءً كونها تسجل أقل نسبة تركيز للصادرات خلال السنتين 2014 و2018.

الفرع الخامس: مؤشر صيد الدين الخارجي

يوضح هذا المؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول يوضح هذه النسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم 05: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2014-2018)

الدولة / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
السعودية	13.1	13.8	24.6	27.7	28.1
الإمارات	48.2	62.9	70.8	73.5	69.7
البحرين	154.1	174.4	183.6	181.2	187.4
قطر	80.7	110.6	127.2	99.6	101.6
الكويت	22.9	36.5	39.9	45.0	41.2
سلطنة عمان	34.6	51.7	67.8	91.0	94.0

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، 2017، ص14.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، 2019، ص19.

يتضح من الجدول رقم 05 أن كل من البحرين وقطر تحققان معدلات عالية الخطورة من حيث نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي، فقد تطورت هذه النسبة في البحرين من 154% سنة 2014 إلى 187% سنة 2018، ونفس الشيء بالنسبة لقطر، حيث وصلت في 2018 إلى 101.6% بعد أن كانت 80% في 2014.

عموماً يُظهر مؤشر رصيد الدين الخارجي، وجود تهديد حقيقي لمسار الاستدامة الاقتصادية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وتعود أسباب زيادة المديونية إلى الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، وهو ما يمثل عبء ثقيل على الخيارات التنموية والاستدامة الاقتصادية.

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس

التعاون الخليجي

يمثل التنوع الاقتصادي مرحلة مهمة من مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية، تستعرض الدراسة من خلال هذا المبحث بعض آليات التنوع الاقتصادي التي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستدامة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي أحد مراحل الاستدامة الاقتصادية

يرى البعض أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.¹²

كما يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيداً عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المحددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنوع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.¹³

بالتالي يمثل التنوع الاقتصادي أحد أهم مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية خاص في الدول العربية، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية



المصدر: تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص 50.

يبين الشكل رقم 05 أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنوع

الاقتصادي المطلوب الذي يقود بدوره إلى إنجاز التحول الهيكلي، وبالتالي يحقق النمو المستدام والاستدامة الاقتصادية.

المطلب الثاني: آليات التنوع الاقتصادي لإرساء الاستدامة الاقتصادية

في هاته الجزئية نطرح بعض الآليات التي تساعد على تعزيز التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لإرساء الاستدامة الاقتصادية.

الفرع الأول: تكوين رأس المال البشري

يمثل تكوين رأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي أمر في غاية الأهمية كونه لا يؤثر على التنمية البشرية والبطالة فحسب، بل على الاستدامة طويلة الأمد لنمو اقتصادي متنوع يستند إلى المعرفة يقوده القطاع الخاص، ولتسريع وتيرة تكوين رأس المال البشري ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي ضمان تنسيق السياسات وتنفيذها تنفيذا فعالا يضمن تحسين المهارات و يخلق قطاع خاص يتمتع بالنشاط والديناميكية.¹⁴

الفرع الثاني: زيادة العمالة في القطاع الخاص

إن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات، من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص، خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية.¹⁵

الفرع الثالث: رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات

ينصح بالعمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار، كذلك ينصح بالعمل على تطوير العناقيد الصناعية التي تتمحور حول تشجيع العلاقات بين تجمعات الشركات المنتجة لسلعة أو خدمة معينة، وتلك التي تورد الموارد الخام والأسواق والعملاء، وتستغل نفس البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات.¹⁶

الفرع الرابع: تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتوجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل، وهو أمر بالغ الأهمية في المجتمعات العربية الشابة.¹⁷

الفرع الخامس: تنوع أنشطة الخدمات

إن عملية تنوع أنشطة الخدمات تكون بالارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة مثل السياحة والنقل، إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية وخدمات الهندسة والتصميم، وكذا نظم المعلومات الرقمية،¹⁸ بحيث يعد قطاع الخدمات من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم في تنوع الاقتصاديات الخليجية، خاصة خدمات التمويل وتقديم الاستشارات المالية والإدارية، كما يوفر قطاع الصناعات المعرفية القائمة على الاقتصاد الرقمي، فرص هائلة كونه قطاع مليء بالفرص التي تمكن فئة الشباب من إنشاء مشاريعهم في ظل التطور الهائل في صناعة الاتصالات، والتجارة الإلكترونية.

الفرع السادس: تحسين كفاءة الإنفاق العام

لتحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب الأمر، عزل النفقات الحكومية (الجارية تحديداً)، وبشكل تدريجي عن الإيرادات النفطية المتقلبة، وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء، دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب.¹⁹

الفرع السابع: إعداد الخرائط الاستثمارية

تمثل الخرائط الاستثمارية وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو قطاع، بالإضافة إلى اشتغالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية، كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها، لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية إحدى الآليات التي يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تلجأ إليها كوسيلة لزيادة الاستثمار وتوجيهه بشكل أمثل حتى يساهم في تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي.²⁰

الفرع الثامن: العمل على استدامة التمويل

إن تنفيذ الخطط والرؤى الاقتصادية الهادفة للتنوع يتطلب قدراً ضخماً من الموارد المالية مع الوقت، وهو ما يتطلب توفير مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، مع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل، دون إغفال النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل الإسلامي.

خاتمة:

تطرقت هذه الدراسة إلى التنوع الاقتصادي باعتباره مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تم التركيز على مختلف آليات التنوع الاقتصادي، التي تعمل على تعزيز وإرساء الاستدامة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ندرجها فيما يلي:

النتائج والاستنتاجات

- لا تزال صادرات النفط الخام والمواد الهيدروكربونية تمثل المصدر الأساسي للدخل في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت نسبة تحقيق التنوع تختلف من دولة إلى أخرى من دول المجلس؛
- إن عملية التنوع التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي تعرقلها تقلبات أسعار النفط، بحيث في فترات تدني أسعار النفط يكون التنوع هدفاً أساسياً، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، ومن هنا يكن القول أن الرغبة في التنوع كانت تتناسب عكسياً مع تطور سعر النفط؛
- تتطلب الاستدامة الاقتصادية تعزيز قدرة الدولة على تحمل الديون القائمة، وتخفيض احتمالات الوقوع في ديون جديدة في المستقبل، والتي تعتمد بدورها على مدى قدرة اقتصاد الدولة على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، وتزداد مخاطر الديون كلما ضعف الهيكل الإنتاجي للدولة وانخفض مستوى التنوع الاقتصادي فيها، وهذا ما لوحظ على دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى تتمكن هاته الدول من معالجة مشكلة الديون في المدى الطويل لابد من التنوع الاقتصادي الذي يقود إلى إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة، وبالتالي مصادر تمويل جديدة؛
- لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، يجب تعزيز سياسات تنوع اقتصاداتها، انطلاقاً من ترشيد إدارة ثرواتها النفطية، وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة تخدم التنوع الاقتصادي وتحقق الاستدامة الاقتصادية.

الاقتراحات

- يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي تنوع مصادر الطاقة، باللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة للتقليل من سرعة استنفاد الموارد الطبيعية؛

- وضع سياسة كفيلة بمعالجة الدين الخارجي، كأن يتم تحديد سقف للدين لا يتم تجاوزه، بالموازاة مع ضبط وتقليص الإنفاق الجاري وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى فرض ضرائب تتناسب مع الظرف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- ضرورة وجود رؤية جماعية واضحة المعالم من دول المجلس لسياسة التنوع، تكون بمثابة برنامج خليجي متكامل لاختيار المجالات الأفضل ذات الأولوية والأهمية النسبية في تنوع مصادر الدخل؛
- وضع خرائط بالفرص الاستثمارية للقطاعات ذات الأهمية والتي تخدم التنوع، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص لاستثمار تلك الفرص وتحويلها إلى مشاريع تدر عوائد مجزية.

الهوامش:

- ¹ عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 04، 2013، ص 07.
- ² نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار- العراق، 2014، ص 467.
- ³ ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 03، 2015، ص ص: 461، 462.
- ⁴ أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 333.
- ⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009 ص ص: 145، 146.
- ⁶ نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2014، ص ص: 35، 36.
- ⁷ تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: ضرورة المضي في إجراءات الضبط المالي وتنوع الاقتصاد، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017، ص 04.

⁸ -world bank group, Gulf Economic Monitor, **Building the foundations for economic sustainability: Human capital and growth in the GCC**, issue 4, may 2019,p23.

⁹ - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 37.

¹⁰ - حامد عبد الحسين الجبوري، الاستدامة الاقتصادية في العراق: التشخيص والحلول، مركز الفرات، 2017/10/28، تم

الإطلاع عليه 2020/03/03، مقال متوفر على الموقع التالي: <http://fcds.com/economical/942>

¹¹ - حامد عبد الحسين الجبوري، المرجع نفسه.

* صافي الإدخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي

** صافي الإدخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والصادرات

¹² - نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، مرجع سبق ذكره، ص 466.

¹³ - Michael chugozie Anyaeh, Anthony chkwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, authors & scientific Research Publishing, 2015, p 8.

https://file.scirp.org/pdf/OJPS_2015030609345277.pdf

¹⁴ - مجموعة البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، بناء أسس الاستدامة الاقتصادية: رأس المال البشري والنمو في دول مجلس التعاون الخليجي (ملخص تنفيذي)، العدد الرابع، 2019، ص 06.

¹⁵ -kamiar mohaddes; Jeffrey B. Nugent and Hoda selim, **Reforming Fiscal Institutions in Resource- Rich Arab Economies: Policy Proposals**, Economic Research Forum ,Working Paper No. 1228, October 2018, p 26.

¹⁶ - تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص ص: 152، 153.

¹⁷ - حيدر حسين آل طمعة، اتجاهات المالية العامة في البلدان العربية- رؤى وسياسات، مركز الفرات، نشر خلال 2018/03/22، تم الاطلاع عليه في 2019/09/18، متوفر على الموقع التالي: <http://fcds.com/economical/1024>.

¹⁸ - تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 164.

¹⁹ -kamiar mohaddes; Jeffrey B. Nugent and Hoda selim, **Reforming Fiscal Institutions in Resource- Rich Arab Economies: Policy Proposals**, Economic Research Forum ,Working Paper No. 1228, October 2018, p 24.

²⁰ - تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 168.